

## انتخابات دول الجوار وموقف الحكومة الإرترية منها (2-2)

طاهر محمد علي

مركز دراسات القرن الأفريقي

جرت في إثيوبيا في الثالث والعشرون من مايو المنصرم إنتخابات برلمانية تعددية، وتعتبر هذه الإنتخابات الرابعة في تاريخ إثيوبيا منذ حكم الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الأثيوبية 1991م، حيث قامت الجبهة بإعتماد الحكم الفيدرالي المركزي بشكل متدرج لإدارة شؤون البلاد، كما أجازت قانون الأحزاب والإنتخابات ضمن مجموعة أخرى من القوانين في السنوات الأولى من الحكم، وهي خطوات أزجت حينها حليفها الجبهة الشعبية في إرتريا التي لم تنحو منذ بداية عهدا نحو التعددية والديمقراطية، ومنذ ذلك الوقت أجريت في إثيوبيا ثلاثة إنتخابات حيث كانت الأولى في عام 1995م، وهي إنتخابات قاطعتها معظم القوي المعارضة الإثيوبية بدعوي عدم نزاهتها وتغييبها من خطوات الإعداد لها، وكانت الإنتخابات الثانية في عام 2000م وبالرغم من مشاركة قوى المعارضة الأثيوبية إلا أن الحزب الحاكم استطاع ان يكتسح نتائج الإنتخابات، لاسيما أن الإنتخابات في تلك الفترة جاءت عقب الإنتصار الذي حققه الحزب الحاكم في الجولة الثالثة للحرب الحدودية مع إرتريا، ومع ذلك فازت المعارضة بنسبة 10% من مقاعد البرلمان، أما انتخابات عام 2005م فقد جرت في ظروف سياسية أفضل من سابقتها، وشارك فيها خمسة وثلاثون حزبا من أصل سبعة وثمانون حزبا مسجلا في إثيوبيا، وقد كانت نتيجة تلك الإنتخابات فوز الحزب الحاكم بنسبة 59.78% كما حقق أقرب منافسيها من الأحزاب الأخرى كتكتل الإئتلاف من أجل الوحدة والديمقراطية 19.92% .

وقد أعقبت الإنتخابات الأخيرة أعمال عنف واسعة، بلغ ضحايا تلك الإضطرابات الأمنية (193) قتيلًا من المواطنين (9) قتلى من أفراد الشرطة الإثيوبية .

وقد وصل عدد المسجلين للمشاركة في هذه الإنتخابات حوالي (30) مليون من جملة عدد الذين يحق لهم التصويت وهم (37) مليون مواطن، وتنافس في هذه الإنتخابات نحو خمسة آلاف مرشح للفوز بمقاعد البرلمان الإقليمية الإحادي عشرة، كما تنافس ألفا مرشح للفوز بمقاعد البرلمان الإتحادي والذي يتكون من (547) مقعد، وقد تنافس في هذه الإنتخابات سبع وعشرون حزبا سياسيا، ويعتبر إئتلاف المنتدي الفيدرالي الديمقراطي Medrik الذي يتكون من ثمانية أحزاب من أكبر المنافسين للإئتلاف الحاكم، ومن أهم نقاط البرامج الإنتخابية التي طرحها الإئتلاف المعارض تعهده في حالة فوزه بأنه سيبدأ فوراً بالحوار مع إرتريا لإيجاد حل لمشكلة الحدود والإتفاق مع الجانب الإرتري للاستفادة من ميناء عصب الإرتري .

### نتائج الإنتخابات الإثيوبية :

أكتسح الحزب الحكام في أثيوبيا نتائج الإنتخابات وبالرغم إن ذلك كان واضحا منذ الأيام الأولى بعد إنتهاء عملية التصويت، إلا إن ذلك تأكد في 21 من يونيو الجاري بإعلان المفوضية القومية للإنتخابات بأن حزب الجبهة الثورية والديمقراطية للشعوب الأثيوبية فاز بـ 499 مقعدا في البرلمان القومي من مجموع 547، وقد فازت بالمقاعد

الباقية مجموعة الأحزاب المتحالفة معه فمثلا حقق الحزب الديمقراطي الصومالي 24 مقعدا، كما فاز حزب بني شنغول الديمقراطي ب 9 مقاعد، ولم يفز ائتلاف المعارضة الرئيسي الا بمقعدين فقط، وأما إنتخابات المجالس المحلية فقد فاز الحزب الحاكم وحلفائه بـ1903 من أصل 1904 مقعدا.

وجأت نتيجة الإنتخابات هذه المرة مخيبة لأمال المعارضة الإثيوبية التي حققت نحو 40% في انتخابات عام 2005م، ولهذا أعلنت عن عدم إعرافها بالنتيجة والدعوة لإعادة العملية الإنتخابية، وقد تقدمت بشكوي الي المحكمة الإثيوبية العليا للنظر في مدي شفافية هذه الإنتخابات وإستقلاليتها، الا أن المحكمة رفضت النظر في الدعاوي المقدمة اليها بدعوي تناقدها مع الاسس القانونية في البلاد.

وجاء في تقرير بعثة المراقبة الأوروبية أن الإنتخابات شابتها أعمال عنف وترهيب وعدم تكافؤ في التنافس، كما أشار التقرير الأوروبي الي وجود شكواي من المعارضة تثير القلق، واطاف أن عملية الإنتخابات لاترقى الي بعض المعايير والأسس الدولية لكن لايغني هذا إن نتيجة الإنتخابات لايعدبها في حد ذاتها، ويرى مراقبون أن إجراء الإنتخابات في أجواء خلت من الإضطرابات والعنف يعتبر في حد ذاته إنجازا لإثيوبيا التي عانت من أعمال عنف في الإنتخابات السابقة.

### الموقف الإرتري من الإنتخابات الإثيوبية :

سبقت مرحلة الإنتخابات تصعيدا إعلاميا بين الدولتين فقد عملت الحكومة الارترية عبر مختلف وسائل الاعلام التي تسيطر عليها بالتشويش علي العملية الإنتخابية ودعت الي مقاطعتها عبر بعض القوي الإثيوبية التي تتخذ من إرتريا مقرا لها ، كما واصل الإعلام الإرتري في نشر ماخلفته الإنتخابات السابقة من أعمال عنف وإضطرابات والتي ادت الي مقتل نحو مائتي مواطن إثيوبي ، كما وصفت إرتريا الإنتخابات الحالية بأنها مجرد عملية تجميل يقوم بها الغرب لبعض الأنظمة المرتبط بأجندته ، من جانبها اثيوبيا وعبر الملخص الإسبوعي الذي تصدره الخارجية الإثيوبية ردت بالقول بأنه لايحق لدولة مثل إرتريا لم تشهد أي إنتخابات تعددية منذ استقلالها وتخضع لحكم رجل واحد أن تتحدث عن التجربة الإثيوبية ، وقد أتهمت الخارجية الاثيوبية إرتريا في 14 من مايو المنصرم بمحاولة إفشال العملية الإنتخابية والتخطيط لعدة مؤامرات إرهابية لإفسادها ، ويبدو أن إثيوبيا تحسبت بما حصل بعض تلك التصريحات اذ شهد إقليم تجراي\_المحازي لجنوب إرتريا انفجارات وقعت في كافتريا بمنطقة عدي دعروا وأدي الي مقتل خمسة أفراد وجرج عشرون آخرون ، كما وقع انفجار آخر في منطقة حمرا التي تقع بالقرب من الحدود المشتركة لإثيوبيا مع كل من السودان وإرتريا ، وقد اتهمت حكومة إقليم تجراي الحركة الديمقراطية لشعب تجراي بتنفيذ تلك العمليات واعتبرتها إحدى القوي الإرهابية التي تنشط من داخل إرتريا ، وحذر رئيس الوزراء الأثيوبي ملس زيناوي إرتريا قائلا علي إرتريا أن لاتفهم خطأ حالة ضبط النفس التي تتعامل به إثيوبيا تجاه مواقفها العدائية ضد اثيوبيا ، وقال علي إرتريا أن تعلم إن لصبر الحكومة الأثيوبية حدود، وقد جاءت تحذيرات زيناوي في كلمة القاها في مهعد الدفاع الإثيوبي الذي خرج الدفعة(18) من القيادات العسكرية المتقدمة في إثيوبيا، وعموما هي

تصريحات لا يمكن أخذها الا في سياقها التعبوي العسكري، فمهما تدهور الوضع فأتيوبيا التي تسيطر حاليا علي أراضي إرترية وترفض قبول قرار لجنة ترسيم الحدود بين الطرفين بشكل غير مباشر، وذلك من خلال تقديمها لبعض الشروط التي رفضت من قبل الجانب الإرتري ، ليست بحاجة للدخول الي حرب جديدة مع إرتريا ، وبالمقابل فإن الطرف الإرتري يواجه العديد من الأزمات الداخلية والخارجية جعلته ينتمي أن لاتقوم اي حرب جديدة مع إثيوبيا في هذه المرحلة ،ولهذا لجأ الطرفان منذ أعوام الي ظاهرة الحرب بالإنابة عبر أطراف أخرى .

كما صعدت إثيوبيا من موقفها تجاه إرتريا بإعلانها عن إعتقال مجموعة إرهابية قالت أنها تلقت التدريب داخل إرتريا وقد تم إلقاء القبض عليها وهي في طريقها الي داخل الأراضي الصومالية ، وحاولت الإستفادة من تلك التطورات بدعوة المجتمع الدولي بتشديد مواقفه تجاه إرتريا ،وذكرت الخارجية الإثيوبية إن قرار الحظر الدولي رقم(1907)المفروض علي إرتريا بدأ يأتي ثماره ، وأن التحركات الدبلوماسية التي يقوم بها المسؤولين الارتريين والحملات الإعلامية التي تشنها إرتريا ضد المجتمع الدولي تأكد مدي التأثير الواقع عليها ،وطالبت كافة دول المنطقة بالتعامل بحزم مع إرتريا وإيجاد مزيد من وسائل الضغط عليها.

### جيبوتي والتعددية السياسية :

منذ إستقلالها عن فرنسا في 27 يونيو 1977م ظلت جيبوتي تحت حكم حزب التجمع الشعبي للتقدم ، وفي 14 من سبتمبر 1992م أجرت الحكومة الجيبوتية تعديلات دستورية هامة غيرت من مسار العملية السياسية في البلاد، سمحت من خلالها بالتعددية السياسية والحزبية وإجراء الإنتخابات ، أسفرت عن قيام ثلاثة جولات إنتخابية أولها كان في عام 1993م، وفاز بها الرئيس السابق حسن جوليد ولم تحظي تلك الإنتخابات بمشاركة قوي المعارضة الجيبوتية فيها والقبول بنتائجها، وفي عام 1999م اجريت إنتخابات رئاسية ثانية في البلاد وفاز بها مرشح الحزب الحاكم إسماعيل قيلي الذي كان يعمل حينها مديرا لجهاز الأمن والإستخبارات الجيبوتي وهو من مواليد مدينة "ديريدوا" الإثيوبية ومازال الرجل يمتلك فيها استثمارات عقارية وزراعية واسعة ، وفي عام 2003م شهدت جيبوتي أول إنتخابات برلمانية تعددية حيث تنافست الأحزاب الجيبوتية علي مقاعد البرلمان الجيبوتي التي يصل عددها (65)مقعدا ، والذي يعتبر من اقل البرلمانات من الناحية العددية في العالم ، وقد استطاع الحزب الحاكم من تحقيق اغلبية مريحة مكنته من الهيمنة علي الحكم في البلاد ، بينما حقق ائتلاف المعارضة 38%، في عام 2005م شهدت جيبوتي أيضا إنتخابات رئاسية ثالثة وقد فاز فيها الرئيس عمر جيلي بنسبة 96.85%.

وواجه الرئيس الحالي الذي لديه طموح للإستمرار في الحكم لفترة رئاسية ثالثة مأزقا دستوريا مؤخرا ، إذ تنتهي فترة رئاسته الثانية في يناير القادم ، بناء علي مانص عليه الدستور الجيبوتي لا يحق للرئيس بالترشح لفترة رئاسية ثالثة ، ولكنه تغلب علي تلك المعضلة بتعديل الدستور عبر الضغط علي البرلمان وبذلك ضمن الترشح لولاية رئاسية ثالثة ، وسيكون مرشح الحزب الحاكم لخوض الإنتخابات الرئاسية التي ستعقد في

فبراير العام القادم ، وقد شمل التعديل الجديد للدستور أيضا تخفيض الفترة الرئاسية الي خمسة سنوات بدلا عن ستة قبل التعديل وأيضا أن لايتجاوز عمر المرشح عن 75 عاما . وتعتبر جيبوتي من أكثر بلدان القرن الإفريقي إستقرارا خاصة بعد إقرارها للتعديدية وتوقيعها إتفاقية مصالحة مع المعارضة العفرية المسلحة في عام 1995م حيث تحولت بعد ذلك الي معارضة سياسية في داخل البلاد ، الا أن إستمرار هيمنة الحزب الحاكم في السلطة لعقود طويلة افرز العديد من التحديات ومن أهمها التوتر الإجتماعي المتزايد بين مكونات المجتمع الجيبوتي ، فضلا عن مستوي البطالة التي تصل حوالي 60% في اوساط المواطنين ، كما تعتبر جيبوتي من أكثر بلدان منطقة القرن الإفريقي التي تعاني من إرتفاع أسعار المعيشة فيها .

ويري مراقبون أن الأزمة تتفاقم في جيبوتي منذ 19 إبريل وهو الموعد الذي قام فيه الرئيس عمرجيلي بالضغط علي البرلمان للقيام بالتعديل الدستوري للسماح له بالترشيح لولاية ثالثة ، وفي 12 من مايو المنصرم قتل في ظروف غامضة العقيد عبده حسن بوغوري وهو رئيس الشرطة العسكرية الجيبوتية بالإضافة الي مقتل ثلاثة من أفراد الجيش الجيبوتي في اشتباك مع مسلحين في شمال البلاد في 19 من مايو المنصرم ، وبالرغم من محدودية هذه التطورات إلا أنها تزيد من نسبة المخاوف بعدم الإستقرار في جيبوتي مستقبلا ، وقد صرح ممثل الاتحاد الأوروبي في جيبوتي "يفيس بيكارد"الموقع مديا أون لاين قائلا جيبوتي في مرحلة ما قبل الإنتخابات ومن الممكن أن تتكرر مثل هذه الأحداث من سبتمبر الي إبريل ، ويرى أنه ليس من الضروري الربط بين هذه الأحداث ، كما يرى خبراء عن المنطقة أن الإشتباكات الحالية هي نتاج للصراع المستمر في جيبوتي منذ عقود دون إيجاد حلول نهائية لها ، وبالرغم من الإستقرار الذي شهدته البلاد في الفترة ما بعد الإقرار بالتعددية .

وسبق موافقة جيبوتي علي المبادرة القطرية بأن شن الرئيس الجيبوتي هجوما عنيفا علي إرتريا وذلك في كلمة له القاها بمجلس الأمن الدولي في إجتماع عقد بتاريخ 23 من مايو المنصرم للوقوف علي تطورات الأوضاع في منطقة القرن الإفريقي ، "حيث أتهم إرتريا بتشويه الحقائق وتحويل الأنظار عن أفعالها ، والعمل علي زعزعة الأمن والإستقرار في جمهورية جيبوتي من خلال تدريب عناصر تخريبية وإرسالها الي بلدان الجوار وانتهاكها لقرار مجلس الأمن الدولي" (1907)، وظلت الإتهامات الجيبوتية لإرتريا بمحالة زعزعة الإستقرار في داخل جيبوتي تتكرر منذ إندلاع النزاع الحدودي بين الطرفين في 10 يونيو 2008م ، وقد وجدت هذه الإتهامات قبولا واسعا في المحافل الدولية نسبة لما تتمتع به جيبوتي من علاقة جيدة مع الدول الكبرى ، لأن الإهتمام بجيبوتي ومستقبلها لم ينحصر علي الجيبوتيين فحسب ، بل أن القوي الكبرى في العالم أيضا مهتمة بإستقرار جيبوتي ومستقبلها وذلك لإرتباط مصالحهم بجيبوتي ، فبالإضافة الي القاعدتين العسكريتين الفرنسية والأمريكية والتي تتواجد فيها قوات التدخل السريع المشتركة ومهمتها مكافحة مايسمى بالإرهاب في منطقة القرن الإفريقي ، تتمركز في جنوب جيبوتي القوات الدولية للعمليات البحرية المشتركة لمكافحة القرصنة ، ومستودع للمنشآت العسكرية اليابانية ، ومركز تدريب بإشراف دولي لتدريب الشرطة الصومالية ، بالإضافة الي استضافة العشرات من السفن البحرية في مينائها ، وهذا ما يجعل جيبوتي من أهم حلفاء الغرب في منطقة القرن الإفريقي .

## أرض الصومال تطلعات للإعتراف دولي عبر الممارسة الديمقراطية :

ومن التجارب الديمقراطية الذي يجب أن نشير إليها في القرن الإفريقي هي تجربة أرض الصومال، وهي منطقة حكم ذاتي تقع علي شاطئ خليج عدن، أعلنت انفصالها عن الدولة الصومالية في 18 مايو 1991م، إلا أنها لم تحظي حتي الآن بأي إعراف رسمي من أي دولة في العالم، وتتمتع هذه المنطقة بإستقرار سياسي وأمني مقارنة بباقي الأراضي الصومالية المضطربة، ويصل عدد سكانها نحو ثلاثة ملايين نسمة، وقد تم إقرار أول دستور لها عبر أستفتاء شعبي في 31 مايو 2001م .

وينص الدستور علي إنتخاب رئيس الجمهورية ونائبه معا في إنتخابات عامة علي أساس الأكثرية العددية لقواعد الإنتخابية للنظام الأئحة الحزبية، وتتألف السلطة التشريعية لصومالي لاند من مجلسين تشريعيين هما مجلس النواب ،ومجلس الشيوخ، وينص الدستور علي انتخاب أعضاء مجلس النواب الـ82 عبر إنتخابات عامة حرة لولاية خمسة سنوات، ولايحدد الدستور الطريقة التي ينتخب بها أعضاء مجلس الشيوخ الـ82، وتصل ولاية مجلس الشيوخ 6سنوات، ووفقا للدستور صومالي لاند فإنه لايسمح وجود أكثر من ثلاثة أحزاب سياسية في البلاد، ويمكن للأحزاب أن تكتسب هذه الشرعية عبر الحصول علي أكبر عدد من المقاعد في انتخابات المجالس البلدية.

وتعتبر هذه الإنتخابات الثانية في تاريخها منذ إعلانها الانفصال في مايو 1991م عن الدولة الصومالية، حيث كانت أول إنتخابات لها في عام 2003م، وكان من المفترض أن تقوم هذه الإنتخابات في عام 2008م إلا أنها أوجلت أكثر من مرة بتوافق داخلي نسبة للتحديات التي تواجهه أرض الصومال، وتتنافس في هذه الإنتخابات التي أقيمت في 25 من يونيو الجاري ثلاثة مرشحوں وهم طاهر ريالي زعيم الحزب الاتحادي الوطني الديمقراطي ورئيس أرض الصومال حاليا، وزعيما حزب التضامن أحمد سيلانو، والعدالة والرفاه فيصل علي ورابي، وكلهم كانوا من مسؤولي الدولة الصومالية قبل انهيارها .

ووصل عدد المسجلين للتصويت لـ1.6 مليون ناخب، تم توزيعهم علي نحوالف مركز تصويت ثلثين منها في عاصمة الأقليم هارجيسا، ويتطلع سكان هذه المنطقة أن تفتح لهم تجربتهم الديمقراطية باب الإعتراف الدولي، كما أن هناك تعهدات وطموحات كبيرة من المرشحين للعمل من أجل اكتساب الإعتراف الدولي في الفترة القادمة، ويشارك في هذه الانتخابات عدد 78 مراقب ينتمون لـ15 دولة، ومازالت عمليات فرز الأصوات جارية وسيتم الإعلان عنها نهاية الإسبوع الجاري، ولامجال للتكهنات في هذه الانتخابات فالفرق بين المرشحين لمنصب الرئاسة في إنتخابات عام 2003 كان 80 صوتا فقط، ونجاح الإنتخابات السابقة ونزاهتها أعطي الانتخابات الحالية مزيدا من الإهتمام الدولي والمحلي .

وتواجه أرض الصومال تحديات كبيرة فبالإضافة الي إخفاقها حتي الان لكسب الإعتراف الدولي، فإن حركة شباب المجاهدين تمثل تحديا أخر لها، حيث تعتبر الحركة أقليم أرض الصومال كيان معادي لها، وتقوم بتنفيذ عمليات خطيرة داخل الأقليم، وقدم إستهداف مؤسسات الحكومة مؤخرا، كما حاولت الحركة التأثير علي الإنتخابية الحالية من خلال التحذير الذي وجهته للناخب والعمليات التي قامت بها أثناء العملية الإنتخابية

،كما اعتبرت الإنتخابات بأنها نظمت من قبل قوي معادية للإسلام ،وأكدت رفضها للمبدأ الديمقراطي ووصفته في بيان لها بالمبدأ الشيطاني .

وبعد استعراضنا لأهم التجارب الإنتخابية في منطقة القرن الافريقي ،نلخص بالقول أنها بداية جيدة نحو الإتجاه الصحيح وتحقيق التحول الديمقراطي التدريجي ،مع الأخذ في الإعتبار لكثير من التحديات والإخطاء التي صاحبت تلك الإنتخابات وما ستواجهه مستقبلا، لأن الأخطاء في الممارسة الديمقراطية لاتعالج الي بإجراء مزيد من الديمقراطية ،وبالرغم أن تلك التجارب لم تحدث تغييرات هامة ،ألا أنها ستحقق مزيدا من قيم الحرية والعدالة والكرامة للمواطن ،وسوف تساعد في تخفيف الإحتقان الداخلي في تلك الدول .  
وأما إرتريا فشئى إستثنائي من كل ذلك ،مشكلات متعددة داخلية وخارجية ،ولاتفكير لايجاد حلول لها ،والسؤال الي متي سيبقي الوضع في إرتريا الي ماهو عليه؟  
للتواصل مع الكاتب: [tahira@ymail.com](mailto:tahira@ymail.com)